

فتح التحقيق في حادث

سرقة خزينة القائد الخالد

ثبتت اختفاء محاضر اجتماعات من الخزينة
والعثور على ملف التحقيق السابق

تفتيش منزلي سامي شرف وسكرتيره

علم متدوب «الاهرام» انه قد جمعت لدى النائب العام أدلة كافية في حادث سرقة خزينة القائد الخالد جمال عبد الناصر . تبين كيفية سرقة الخزينة والشخص الذي ارتكب الحادث .

ولقد بذل النائب العام بنفسه إعادة التحقيق في الحادث بعد ان نهى من المئور على ملف التحقيق السابق في الحادث وسط الارواح الخاصة في مكتب علي نور الدين القائد العام السابق . وهو الذي توقي التحقيق وقت الحادث .

«كان على نور الدين قد اشر على الملف بعبارة « يحيط اداريا » .

وجاء في أسلوب الخطأ :

■ حيث انه لم يثبت امكان فتح الخزينة الا بفتحها الخاصة .

■ لم يقل أحد من الموجودين بأن شيئا قد سرق .

ولقد اجرى النائب العام معاينة لخزينة القائد الخالد جمال عبد الناصر تكشف منها ان بعض محتوياتها قد سرقت .
فقد عثر في الرف الثاني من الخزينة على علبة كتب عليها أن بها تسجيلات لحاضر اجتماعات مجلس قيادة الثورة وبعض اجتماعات القائد الخالد .

كذلك عثر في رفين بأعلى الخزينة على كلاسيرات فارغة كانت تحتوى اوراقا بملحوظات هامة للقائد الخالد على بعض الاحداث ، وقد وجدت هذه الكلاسيرات مقلوبة وغير منتظمة في حين أنها كانت مرتبة تماما .

وهي الرف الاخير كانت توجد حقية من الجلد ، وقد عبّث بها . وتركت مفتوحة بعد أخذ محتوياتها .

ولقد امر النائب العام امس بتفتيش منزل سامي شرف ومنزل محمد سعيد سكرتيره الخاص ضمن اجراءات التحقيق في حادث سرقة الخزينة .

وقد وقع النائب العام قرارا بالتفتيش « بحنا عما قد يفيد التحقيق من اوراق او مفاتيح او تسجيلات او اوراق تتعلق بسرقة خزينة الرئيس عبد الناصر تمهدأ لاعادة التحقيق فيها .. او ما قد يرتبط بقضية المؤامرة التي يجري تحقيقها وقد بدا احمد نشأت رئيس النيابة عملية تفتيش منزل سامي شرف في الحادية عشرة والثلث صباحا »

وبدا التفتيش بحجرة المكتب في الطابق الارضي . وقد استغرق تفتيتها ساعة كاملة ، حيث تم تحصي مائى المكتب ،

ولم يعثر به الا على اوراق وملفات
تحمل اسم مكتب رئاسة الجمهورية الا
انها كانت غير مكتوبة . كما جرى لمحض
محفوبيات المكتبة . ولم تجر النيابة تحفظاً
على اي شيء من محفوبيات فرقه المكتب .

ولم يستغرق تنتش الصالون وحجرة
السرير والردهة التي توصل اليهما
والملطخ سوى ١٥ دقيقة .

ثم صعد رئيس النيابة الى الدور الاول
حيث استغرق تنتش حجرة سامي شرف
 ساعتين ونصف الساعة فحصت النيابة
خلالها جميع محفوبياتها ، وتحفظت النيابة
بعدها على ٢٧ شريطاً بعضها عثر عليه
في دولاب الملابس ، وبعضها في دولاب
متغير والبعض الآخر داخل الكوميدينيو .
كما عثر على مسدس و١٢ ملقة .

كما تحفظت النيابة على بعض الوراق
وستون يجري تفريغ الاشرطة ولمحض
الاوراق لمعرفة ما اذا كانت تتفضي اشياء
خاصة بالتحقيق . كما قامت النيابة بتنشيش
الفرقتين الاخرين ، وفرف الطابق الاخير
شقة سكرتيره !

وفى نفس الوقت الذى كان يجري فيه
تنشيش منزل سامي شرف كان محمد
حافظ توفيق وكيل اول النيابة يجري
تنشيشه لمسكن محمد سعيد مدير مكتب
سامي شرف . بشارع الخليفة المأمون
وقد اسفرت عملية التنشيش عن العثور
على ٦٠ شريطاً و٣ اجهزة تسجيل وهـ
مخازن تحوى مجموعة من الوراق والابلام

المتهمين هدوءاً ، وأنه أكثر نزلاً ،
سجين أبو زعبل نهاسكاً .

التحقيق مع المتهمنين كديمة وشويكار

خامساً - فهم أيضاً إن المتهلة السابقة كريمة التي اشتهرت بلقب «فانقة المحادي» مستشجوب حول علاقتها بأحد كبار المتهمنين ، كما فهم أن المتهلة شويكار مستشجوب حول علاقتها بهم كلهم كبيراً آخر .

وأقبل في هذا الصدد أن «الصديق» كريمة كان سجل تربطها لصديق شويكار ، وأن الثاني كان قد فعل معه الأمر ذاته . وأن الشريطين قد ضبطاً فاسمع كل منهما شريطة ، وكانت فرجة .

سادساً - نبين أن أحمد كامل مدير المخابرات السابق كان سجل شريطاً كاملاً لكافة المخابرات التي دارت بين كبار المتهمنين حول ما يدورونه واحتفظ به على مكتبه ، وقد ضبط وهو الان أحد ابرز الادلة الجنائية المتوافرة للمحققين .

سابعاً - ذكر أن محمد فائق قد بعث برسالة شخصية إلى الرئيس انور السادات يقول فيها ما مفاده أنه كان ضحية خطأ في التقدير السياسي وأنه نامل منه أن ينفهم موقفه .

وبنهايات الشائعات حول المفقودات ، فمنها ما يذكر بينها مجموعة من التسجيلات لافتتاح مجلس نواب الثورة كان عبد الناصر يحافظ بها للذكر والتأريخ وعددها سمعة مليوني جنيه هو حصيلة التبرعات التي كانت ترسل باسم الرئيس الراحل هو الان يحكم المفقود ، اضافة الى وثائق رسمية ذات أهمية فائقة وقيل أيضاً انه غير في الخزانة على شريطتين فلما أسلم اليهما اكتتب في كل سجل عليهما هو بعض أغاني أم كلثوم ، مما دفع الى الاعتقاد بأن من اخذ التسجيلات قد وضمهما للتضليل .

ثفيثش منزل علي صبري
رابعاً - فهم أن النيابة العامة ستقوم اليوم الاثنين بتفتيش منزل علي صبري ، ليس فقط للبحث عن أدلة جريمية وإنما أيضاً لحصر محتوياته تمهيداً لمحاكمة النائب السابق لرئيس الجمهورية بموجب قانون الكسب غير المشروع ، أضافة إلى دوره في الأحداث الأخيرة . وقد ذكر أن علي صبري هو اكثـر